مع نفسه قال ابن القيم وفيه تنبيه على منع النوم بينهما فانه رديف
ك في الادب عن ابي هريرة عن بريدة قال صحيح واقره الذهبي
نهى ان يتعاطى ابي يتناول السيف مسلولا قيل كره لانه تتقرب به
لكذلك لانه قد يخطئ في تناوله فيجرح شيء من بدنه او يسقط منه على
احد فيؤذيه وفي معناه السكين ونحوها فلا يرميها له ولا يناولها
والحد من جهة حم د في الجهاد ت في الفتن ك في الادب عن جابر بن
عبد الله وقال ت حسن غريب وقال ك على شرط مسلم واقره الذهبي وقال
ابن حجر سنده صحيح
نهى ان يقام الرجل بعين الاشارة المسلم من مقعده بفتح الميم محل
قعوده ويجلس عطف على يقام او حال وتقديره وهو يجلس تعلى الاول
كزمن الاقامة والجلوس منهي عنه وعلى الثاني المنهي عنه الجمع حيث
لوافاه وهو يجلس فيه اخر م تركب المنهي ذكره الطيبي والاول اصوب
فقد قال القرطبي يستوي هنا ان يجلس فيه بعد اقامته او لا غير ان
الحديث خرج على اغلب ما يقع فانه انما يقيم غيره من مجلسه ليجلس فيه
غالبا قال النووي والنهي للتحريم فمن سبق الى مباح من مسجد او غيره
يوم جمعة او غيره لصلاة او غيرها لم تحرم اقامته منه لكن يستحب ما
لم يالف موضعا من مسجد لنحو اذنة او اقراء او قراءة فهو احق به فان قعد
فيه غيره فله ان يقيمه وقال ابن ابي جمرة هذا اللفظ عام مخصوص
بالمجالس المباحة اما عمومها كالمساجد ومجالس الحكام والعلم او خصوصا
كمن يبيع عوقوما بايعانهم او يتزله لنحو وليمة اما مجالس لا يملك اشخاص
فيها ولا اذن فيقام ويخرج ثم هو في المجالس العامة ليس على ما يل خاص
بغير نحو مجاورين ومن حضر منه اذني كاكل ثم اذا دخل مسجد او سقيفة
دخل مجلس علم او ذكر وحكمة النهي منع انتقاص حق المسلم الواجب
للضعفاء بين والحث على التواضع الموجب للمودة وايضا الناس في المباح
سواء فمن سبق استحق فاز عاجه غصب والغصب حرام انتهى وقال
النووي هذا في حق من جلس محل من قام من مسجد ثم فارقه ليعود ح في كتاب
البقعة عن ابن عمر بن الخطاب
نهى ان يسافر بالقرآن اي بالمصحف او بما فيه قرآن وان قل لا في ضمن
غيره فلا ينافي كتابته في ورق ونحوه قال يا اهل الكتاب اي بلاد العدو
اي الكفار خوف ان الاستهانة به والياء في القرآن زايدة والقرآن اقيم مقام
الفاعل وليست كما في خبر لا تسافروا بالقرآن فانها حال فيكره عند الشافعي

ويحرم

ويحرم عند مالك حمزة لك الى بلاد الكفر كما يشير اليه تعليله في خبر ابن
ماجه بقوله مخافة ان يناله العدو فان امنت العلة زال المنع قال المظهر
كان جميع القرآن محفوظا للصحابة فلو مشى بعض القرآن الى ارض العدو
ومات هناك ذلك القدر قال الطيبي وذهب في هذا الكتابة لان المصحف
لم يكن في عهد النبي فيقول لم يجوز ان يراد بالقرآن بعض ما كتب في عهده
ويكون اخبارا عن الغيب انتهى قيل وفيه منع بيع المصحف من كافر لوجود
العلة قه ود في الجهاد عن ابن عمر بن الخطاب وفي رواية لمسلم كان نهى
نهى ان تستغبل القبلتين قال الحافظ ابن حجر العراقي في ضبطناه بفتح
التاء المثناة وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة بعدها لام اي تجعل
القبلة بين المتغوط والمذكر بهما الكعبة وبيت المقدس فيتوجه قبيل لكن الجاز بالنسبة لمن كان اذ
هو للتغليب كالقمرين والعمرين يبول او يتغايط تحريما بالنسبة للكعبة
بشرطه وتنزيها بالنسبة لبيت المقدس فنقل النووي الاجماع على عدم
التحريم ولا يمتنع مع ذكر جمعهما في لفظ واحد فغاية ما فيه الجمع بين الحقيقة
والمجاز بناء على الاصح ان النهي حقيقة في التحريم مجاز في الكراهة واما اذا
جعل حقيقة فيهما كذلك لا يلزم ذلك هذا اظهر الاجوبة وهو الذي يعول عليه
النووي واما الجواب بان النهي منسوخ وبانه نهي عن استقبال بيت المقدس
حين كان قبلة ثم عن استقبال الكعبة حين صارت قبلة فيجمعهما الراوي
فظاهر ان النهي مستمر وبان المراد بالنهي اهل المدينة ومن على سمتهم
فقط لان استقبالهم بيت المقدس يستلزم استدبار الكعبة فنهيهم
لاستقبال الكعبة لا لحرمة استقبال بيت المقدس كما نقله الماوردي
فرد الاول بان النسخ لا يثبت الا بدليل والثاني بان فيه توهيم الراوي
في جمعه بينهما بلا مستند وكلام احمد بن حنبل يقتضي ادعاء النهي بين
في زمن واحد ومع الثالث بان الاصل عدم تخصيص الحكم ببعض البلاد
والنهي عن استقبالهما ورد في وقت واحد وهو هام بجميع المدن وقول
الحافظ ابن حجر اخذ بظاهر هذا الحديث جمع منهم ابن سيرين فحرموا استقبال
القبلتين المنسوختين وبيت المقدس يذكر وطرحه بيت في ضعيف في خبر
المنع كيف ولم يصح منهم احد بالتحريم وانما الوارد عن مجاهد وابن سيرين
والنخعي انهم كرهوا ذلك ومرادهم كراهة التنزيه لنقل النووي في المجموع
كالخطابي الاجماع على عدم التحريم وزعمه امين ابن حجر ان بعض الشافعية
قاله بناء على التحريم فقط وانما نقل الروياني عن اصحابنا الكراهة لكونه
كان قبلة ومرادهم كراهة التنزيه فانهم اذا طلقوا الكراهة انما يعنونها

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)